دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

■ د. رياض شعبان لملوم* ■ أ. رجب امحمد غيث**

المستخلص:

تناولت الورقة البحثية عرض إمكانات ومجالات وأساليب تعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الريفية المستدامة. لأن إنتشار الجمعيات التعاونية الواسع، وبشكل خاص الزراعية منها، ساهم في إحداث تغييرات مؤسسية ووظيفية، كان لها دور ملموس في إحداث وتحقيق التنمية الريفية المستدامة وذلك بالتركيز على مفهوم التنمية الريفية المستدامة وأهميتها في استقرار المجتمعات الريفية واستمرار رفاهيتها. إلى جانب عرض تطور النظام التعاوني الذي مضى عليه أكثر من خمسين عاماً في معظم الدول العربية. واستعراض الأوضاع الراهنة للجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية من حيث أنواعها وأهدافها وأعداد المنتسبين لها.

وأبرزت الورقة البحثية أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية وبشكل خاص المعوقات الفنية، والمؤسسية، والمالية، والتشريعية، وتوسيع الأطر المؤسسية وأساليب العمل التعاوني والتي تؤدي إلى تعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الريفية المستدامة.

وتمحورت النتائج بشكل رئيسي حول تأثير المعوقات والمشاكل التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

المقدمة:

لعبت الجمعيات التعاونية الزراعية دوراً هاماً في مرحلة انطلاق التنمية الزراعية في العديد من الدول العربية، لا سيما في الفترة الماضية التي اتسمت بقدر كبير من

* عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة - جامعة طرابلس

** عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة - جامعة طرابلس

تدخل المؤسسات الحكومية والعامة في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وفي رسم السياسات والخطط التنموية، وفي مجالات التسويق والتسعير، حيث كانت هذه الجمعيات من أهم الأدوات التنظيمية والتنفيذية والرقابية.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها الجمعيات التعاونية الزراعية، إلا أن اعتمادها الكبير وارتباطها المباشر بالجهاز الحكومي قد أضر كثيراً بمصداقيتها كتنظيمات شعبية طوعية تعمل وفق أسس ومبادئ العمل التعاوني، ومدى إستقلاليتها واعتمادها على الذات مؤسسياً وتنظيمياً وإدارياً وتمويلياً، ومن ثم فقد ظهرت الجمعيات التعاونية الزراعية ككيانات هزيلة ضعيفة الأداء غير قادرة على الاستقلالية والاعتماد على الذات.

وفي ضوء ما تقدم فقد أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً بقضية الجمعيات التعاونية الزراعية، وأهمية تعزيز دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المرحلة الحالية والمستقبلية.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في المعوقات التي تواجه مسيرة الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية، وتقويم عمل هذه الجمعيات في شتى المجالات الخدمية والإنتاجية وحصر وتحديد متطلبات تطويرها مستقبلاً، إلى جانب إشكالية التباين في أوضاع التنظيم التعاوني الزراعي في مختلف الدول العربية من حيث السعة والشمول والانتشار والواقع الراهن والنظرة المستقبلية إليه.

الأهداف البحثية:

تهدف الورقة إلى الإسهام في إعادة هيكلة الجمعيات التعاونية الزراعية لتكون بنياناً فاعلاً في التنمية والتقدم المنشودين في قطاع الزراعة بموارده وإنتاجه ومنتجيه. وذلك بوضع المقترحات المناسبة لإعادة تأهيل الجمعيات التعاونية الزراعية على أساس من الاستقلالية والاعتماد على الذات وفق أسس ومبادئ العمل التعاوني، وبما يراعي إعتبارات الكفاءة والمرونة والتنافسية وآليات السوق.

الأهمية:

ترتبط أهمية الورقة البحثية بتزايد الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية ومنها الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الريفية المستدامة مع اتجاه معظم الدول العربية إلى تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي نحو تعزيز دور هذه الجمعيات في إطار التصحيح المطلوب، وبخاصة ما يتعلق بإنهاء الدعم المادي والحكومي

لها، والاعتماد على الذات وتطوير دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بإعتبارها من البدائل الهامة والمناسبة لملئ بعض الفراغ المؤسسي بدلاً من الدور الحكومي، ولتحقيق قدر من التوازن مع القطاع الخاص.

وتأتي الأهمية في جانب التوصيات المقترحة بالاهتمام المناسب من كافة الباحثين والدارسين والمهتمين بنهضة الحركة التعاونية الزراعية بالدول العربية، وأن يكون لها الأثر المرجو في تسليط الضوء واستثارة الاهتمام بالأهمية البالغة لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

الأسلوب المنهجي:

تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي بتوظيف البيانات والمعلومات الواردة في تقارير مسؤولي التعاون الزراعي بالدول العربية، بالإضافة إلى الدراسات والتقارير المرجعية التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها من المنظمات الدولية.

التنمية الريفية المستدامة والجمعيات التعاونية الزراعية:

التنمية الريفية المستدامة هي التنمية القادرة على الوفاء باحتياجات الحاضر دون التأثير السلبي أو الإخلال في قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم. فالتنمية الريفية المستدامة هي تنمية تسعى للاستمرار والنمو، وهي عملية مخططة للنهوض الشامل بالمجتمع الريفي في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، ويعتمد نجاح تنفيذ برامجها على مدى المشاركة الأهلية في هذه البرامج، وهي بذلك تعني تفعيل دور الأفراد في المجتمعات الريفية نحو المساهمة في تنمية مجتمعاتهم وتحويل الأنشطة التنموية في الريف من الاعتماد الكامل على الدور الحكومي إلى المساهمة والإشراف الكامل من قبل المعنيين أو المستهدفين بتلك الأنشطة في مختلف مراحل التنمية التخطيطية والتمويلية والتنفيذية والتقويمية. والتنمية الريفية المستدامة لا تعني إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية فحسب، وإنما تعني أيضاً التنسيق والربط بينهما، بحيث تكون مخرجات هذه المشاريع مدخلات لمشاريع أخرى. ومن هنا تأتي أهمية التنمية الريفية المستدامة في إحداث تغييرات أساسية في العلاقات الاجتماعية والمشاركة في بناء المجتمع وإدارته وتغيير الوعي الاجتماعي (عبد الظاهر، 2012، ص 21).

وتتطلب عملية إحداث التنمية الريفية المستدامة بالضرورة العمل من خلال إطار مؤسسي ملائم لمفهومها وأسلوبها وأهدافها. وهنا تظهر الجمعيات التعاونية الزراعية كمنظمات أهلية (غير حكومية) ديمقراطية الأسلوب وإنسانية الهدف، تسعى إلى تحقيق

أهدافها من خلال واقعية النشاط والارتباط المباشر بالمجتمع المنبثقة عنه من خلال أفراد المجتمع الريفي ذاته.

ويأتي دور التنمية الريفية المستدامة في معالجة أهم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تتمثل بشكل رئيسي في تدهور الموارد الاقتصادية ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة وصعوبة التوسع فيها، وندرة موارد المياه، والظروف المناخية غير الملائمة، فضلاً عن النمو السكاني السريع وعدم كفاية الاستثمارات المالية المطلوبة للتنمية الريفية المستدامة.

ويعتبر الإنسان العنصر الحاسم والهام في هذه العملية عن طريق تغيير الأنماط السلوكية والاعتماد على المشاركة الشعبية الفعالة من أجل الوصول إلى استخدام الموارد المتاحة، المتجددة منها وغير المتجددة، الاستخدام الأمثل، وإدارتها بشكل رشيد من أجل إشباع الاحتياجات البشرية للأجيال المختلفة من أجل تحقيق تنمية زراعية، وصيانة البيئة، وحماية الموارد الطبيعية.

وتعد الجمعيات التعاونية الزراعية من أقدر المنظمات على المساهمة في التنمية الريفية المستدامة وأكثرها انتشاراً، وتعمل على تفعيل وإحداث التنمية الريفية عن طريق المشاركة الشعبية الفعالة في تحمل أعباء التنمية وفي جني ثمارها. ومن المعروف بأن الجمعيات التعاونية الزراعية كتنظيم اقتصادي واجتماعي لا ترمي ولا تهدف إلى الربح من التعامل مع أعضائها بل تسعى إلى تنظيم جهودهم الذاتية للحصول على أفضل المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يسعون إليها.

وقد تبين أن الجمعيات التعاونية الزراعية في مختلف الدول العربية تقوم بمباشرة أنشطة اقتصادية واجتماعية متنوعة، ولها الأثر الفعال في التنمية الريفية المستدامة ضمن إطار خطة الدولة وسياستها العامة.

واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية:

تتواجد الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية كافة، ولو أن ما توافر لهذه الورقة البحثية من التقارير قد شمل ست عشر دولة عربية فقط. ففي بعض الدول العربية يتجاوز عدد الجمعيات نحو 5000 جمعية ويبلغ عدد أعضائها الملايين. وفي بعض الدول الأخرى يكون عدد الجمعيات قليلا، وعدد التعاونيين في بعض الدول لا يتجاوز المائة عضو.

كما أن الاهتمام بهذه الجمعيات يختلف بين دولة وأخرى، ففي بعض الدول توجد

وزارة خاصة بالجمعيات التعاونية الزراعية وغير الزراعية، وتشرف هذه الوزارة على كافة نشاطات الجمعيات، وفي دول أخرى تختلف تبعية الجمعيات التعاونية إلى وزارات الدولة حسب الاختصاص والعمل، وفي بعضها الآخر تتبع الجمعيات إحدى وزرارات الدولة بغض النظر عن الاختصاص كأن تكون وزارة الداخلية أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (أبوالخير: 2012، ص ص 33-34).

ومهما تكن تبعية الجمعيات التعاونية، فإن بعض الجمعيات عملت وتعمل على توفير الحماية لأعضائها أمام التقلبات الاقتصادية والاجتماعية، وبعضها حقق نجاحات اقتصادية ملموسة للأعضاء كما هو الحال في جمعيات مصر وسوريا وبعض أنواع الجمعيات في المغرب واليمن وجمعيات البحرين وجمعيات الكويت.

وفي معظم الدول التي كانت تعتبر التعاون بمفهومه العام المنهج الاقتصادي والاجتماعي لها، أصبحت جمعياتها التعاونية الزراعية تعاني الآن من مشاكل عدة عند تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها في تطوير أعمالها الزراعية سواء كانت أعمالا فنية أو تسويقية أو تأمين مستلزمات الإنتاج، وبعضها تعرض لخسائر فادحة في أعقاب تطبيق برامج الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي (كامل: 2011، ص 50).

أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية:

إن الاتساع الجغرافي للوطن العربي لأكثر من 14 مليون كيلو متر مربع، ووقوع معظم هذه المساحة في المنطقة الجافة وشبه الجافة الصحراوية، واختلاف المناخ بين دول هذه المنطقة وحتى ضمن الدولة الواحدة، كل هذا ميز ظروفاً مناخية واقتصادية وجغرافية بكل دولة عربية، مما ساعد على تخصص كل دولة في أعمال ونشاطات زراعية تختلف إلى حد ما عن غيرها، وبالتالي ساعد على إنشاء العديد من أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية التي تختلف أهدافها ونشاطاتها بين دولة وأخرى وفق هذه الظروف ووفق المنهج الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة (الحسن: 2013، ص 11).

واستناداً إلى قوانين التعاون الزراعي المعمول بها في كل دولة عربية فقد تأسست أنواع متعددة من الجمعيات التعاونية الزراعية التي تخدم مصالح الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعيات، ويمكن تقسيم الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية إلى نوعين حسب الغرض من التأسيس:

أ / جمعيات تعاونية زراعية وحيدة الغرض:

تلعب هذه الجمعيات دوراً هاماً في تطوير العمل التعاوني الزراعي وزيادة دخل

الأعضاء التعاونيين، وهي منتشرة بأعداد كبيرة في كل دولة عربية: فمثلاً في المغرب يوجد نحو 840 جمعية لتأمين مستلزمات الإنتاج و478 جمعية لتربية المواشي و192 جمعية لتسويق الخضار والفواكه. وفي الجزائر 188 جمعية لتربية الدواجن. وبعضها لا يتعدى جمعية واحدة على مستوى الدول العربية مثل الجمعية التعاونية الزراعية للنخيل والجمعية التعاونية الزراعية للموز والجمعية التعاونية الزراعية للبصل والثوم في مصر، والجمعية التعاونية الزراعية لخدمة البستنة وتقليم الأشجار المثمرة في الأردن، والجمعية التعاونية الزراعية لمربي الأغنام والجمعية التعاونية الزراعية لمربي الإبل في ليبيا، والجمعية التعاونية الزراعية لتسمين الجمال في سوريا، والجمعية التعاونية الزراعية المتخصصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي في اليمن. وهذه الجمعيات تكون ذات نطاق مركزي على مستوى الدولة عادة.

كما أن قوانين التعاون في بعض الدول العربية نصت على تأسيس جمعيات تعاونية إنتاجية، وهذا النوع من الجمعيات بالرغم من أنه هو الأهم في ظروف معظم الدول العربية، إلا أنه لم يلق قبولاً لدى المجتمع العربي، وعدد هذه الجمعيات على مستوى الدول العربية لا يتجاوز 30 جمعية منها 16 جمعية في اليمن.

ب / جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض:

وهذه هي الأكثر والأشمل في الدول العربية، ويمكن اعتبارها جمعيات تعاونية زراعية خدمية، لأنها تقوم بتأمين مستلزمات الإنتاج والقروض والتسويق وكافة العمليات اللازمة للإنتاج الزراعي. وقد تنتظم هذه الجمعيات في اتحادات نوعية سواء كانت وحيدة الغرض أم متعددة الأغراض.

وبالنسبة لأعداد الجمعيات التعاونية الزراعية فقد أوضحت التقارير للدول العربية التي شملتها الورقة البحثية أن هناك تبايناً ملحوظاً في أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية وكذلك عدد أعضاء هذه الجمعيات. ففي السودان مثلاً يوجد نحو 264 جمعية تعاونية زراعية، عدد أعضائها حوالي 87 ألف عضو . وأما في الجزائر فيمكن التمييز بين نوعين من الجمعيات:

أ / جمعيات تعاونية زراعية معتمدة من وزير الفلاحة وعددها 865 جمعية، وعدد أعضائها حوالي 490 ألف عضو تعاوني. وهذه الجمعيات مقسمة إلى 161 جمعية تعاونية زراعية متعددة الأغراض، 177 جمعية تعاونية زراعية للدواجن، 272 جمعية تعاونية زراعية لمستلزمات الإنتاج، 121 جمعية تعاونية زراعية لتربية المواشي، 58

جمعية تعاونية زراعية للخضار والفواكه، 76 جمعية تعاونية زراعية متنوعة.

ب / جمعيات تعاونية زراعية غير معتمدة من وزير الفلاحة وعددها 762 جمعية، وعدد أعضائها حوالي 137 ألف عضو، وهي لم تحقق الأهداف التي تأسست من أجلها بنفس الدرجة للجمعيات التعاونية الزراعية المعتمدة.

وفي اليمن قسمت الجمعيات التعاونية الزراعية حسب نشاط عملها إلى جمعيات ناشطة وعددها 198 جمعية، وجمعيات متعثرة وعددها 63 جمعية.

ولهذه الأسباب يمكن تمييز عدد الجمعيات التعاونية الزراعية حسب الهدف من إنشائها(متعددة الأغراض أو وحيدة الغرض) ثم مجموع عدد الجمعيات في كل دولة من الدول العربية الست عشرة التي توافرت تقاريرها مع عدد أعضائها ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد أعضائها في الدول العربية سنة 2010

الدولة	متعددة الأغراض	وحيدة الغرض	جملة عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
الأردن	179	83	262	15512
البحرين	0	2	2	79
الجزائر	999	628	1627	627328
السعودية	21	21	42	42822
السودان	262	0	262	87327
سوريا	4011	1212	5223	842825
الصومال	690	64	754	89250
العراق	824	55	879	247560
فلسطين	76	190	266	23814
الكويت	2	4	6	4702
لبنان	316	97	413	18210
ليبيا	622	29	651	207023
مصر	5504	1126	6630	3724273
المغرب	713	2713	3426	215692
موريتانيا	65	2	67	10270
اليمن	230	31	261	111018
الإجمالي	14514	6257	20771	6266705

(المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: 2011، ص 81).

ومن الجدول السابق يتضح أن الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض متواجدة في الدول العربية باستثناء البحرين.

وفيما يلي فكرة موجزة عن تواجد بعض الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة (وحيدة الغرض) في الدول التي شملتها الورقة البحثية:

1. جمعيات تربية الأغنام والأبقار والمواشي، وتوجد في كل من الأردن والجزائر وسوريا والصومال والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.
2. جمعيات تربية الدواجن وكل ما يتعلق بها، وتوجد في كل من الأردن والبحرين والجزائر وسوريا والعراق ولبنان وليبيا واليمن.
3. جمعيات التسويق للخضار والفواكه، وتوجد في كل من الأردن والجزائر وسوريا وفلسطين ومصر والمغرب.
4. جمعيات الأسماك وكل ما يتعلق بها، وتوجد في الأردن والسعودية وسوريا والصومال والعراق وفلسطين وموريتانيا واليمن.
5. جمعيات تربية النحل، وتوجد في كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر.
6. جمعيات إنتاجية زراعية، وتوجد في كل من سوريا والعراق واليمن.
7. جمعيات مستخدمي مياه الري، وتوجد في كل من الجزائر والمغرب واليمن.
8. جمعيات الأنشطة المرتبطة بدودة الحرير، وتوجد سوريا وليبيا ومصر.
9. جمعيات الأعلاف، وتوجد في الأردن والعراق.
10. جمعيات إنتاج وتسويق الحليب، وتوجد في الكويت والمغرب.
11. جمعيات التسمين، وتوجد في سوريا.
12. جمعيات تربية الخيول والجمال، وتوجد في سوريا وليبيا.

تطور قوانين التعاون الزراعي في المنطقة العربية:

وضعت الحكومة المصرية أول قانون للتعاون عام 1914، وقد هدف القانون إلى إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية وخدمية. وفي عام 1923 صدر قانون على أساسه بدأت تتكون الجمعيات التعاونية الزراعية.

وبعد ذلك بدأت في بعض الدول العربية الأخرى مطالبة الحكومات للعمل على إنشاء جمعيات تعاونية زراعية، إلى أن تحقق استصدار قوانين خاصة بالتعاون الزراعي في المنطقة العربية، ففي المغرب صدر أول قانون عام 1938، وفي لبنان عام 1941، العراق

عام 1944، السودان عام 1948، سوريا عام 1950، ليبيا عام 1956، إلى أن عمت مثل هذه القوانين في الدول العربية كافة. ومنذ ذلك الحين بدأ قيام الجمعيات التعاونية بكافة أشكالها في الدول العربية ومنها الجمعيات التعاونية الزراعية وحيدة الغرض ومتعددة الأغراض. وبالرغم من وجود قوانين للتعاون في الدول العربية، فإن هذه القوانين لم تلق العناية الكافية، ولم تنتشر الجمعيات التعاونية الزراعية كما كان يرجى لها أن تنتشر.

هذا وقد أخذت بعض الدول العربية فكرة التعاون كمنهج اقتصادي. وعملت هذه الدول على تعديل القوانين القائمة أو استصدار قوانين تعاونية جديدة، وأصبحت الجمعيات التعاونية مؤسسات شبه حكومية، كما أن الدول التي أصدرت قوانين الإصلاح الزراعي مثل سوريا والعراق والمغرب وليبيا، عملت على تأسيس جمعيات تعاونية خاصة بمنتفعي أراضي الإصلاح الزراعي، وأراضي أملاك الدولة، إضافة للجمعيات التعاونية الزراعية المؤسسة وفق قوانين التعاون السابقة.

وهنالك نوعان من القوانين التي تعمل بها الجمعيات التعاونية بدءاً من تكوينها حتى القيام بكافة أعمالها ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية (نجم الدين: 2012، ص 41):

أ / **قوانين عامة للتعاون:** تم بموجبها تأسيس جمعيات تعاونية متعددة الأهداف في كافة الدول العربية تقريباً ومن بينها الجمعيات التعاونية الزراعية المؤسسة في كل من لبنان، السعودية، السودان، الأردن، الصومال، موريتانيا، فلسطين، الكويت، البحرين.

ب / **قوانين خاصة بالتعاون الزراعي:** وأنشئت على أساسها جمعيات تعاونية زراعية، كما في مصر، العراق، سوريا، الجزائر، المغرب، ليبيا، اليمن، إضافة إلى جمعيات أخرى مؤسسة وفق قوانين التعاون مثل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والخدمية، ولذلك تختلف جهة الإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية بين دولة عربية وأخرى.

المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل الجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية:

بالرغم من الجهود التي تبذلها القيادات التعاونية الزراعية في الدول العربية، ورغم ما تحقق في بعض هذه الدول من نجاحات للجمعيات التعاونية الزراعية، فإن الحركة التعاونية الزراعية العربية تمر في الفترة الحالية بمرحلة هامة وحاسمة تواجه فيها تحديات الاستمرار والبقاء والاعتماد على الذات، حيث تعاني من مشاكل وصعوبات متعددة أهمها الصعوبات المالية والتشريعية والاجتماعية والمؤسسية والفنية. وفيما يلي استعراض لبعض هذه الصعوبات (مسعود: 2011، ص 71):

أ / المعوقات المالية:

أهم الصعوبات المالية التي تواجه التعاونيين وجمعياتهم التعاونية الزراعية هي:

1. ضعف الموارد المالية لمعظم الجمعيات التعاونية الزراعية.
2. عدم توفر الأموال اللازمة في الجمعيات التعاونية الزراعية لتنفيذ المشاريع المقررة.
3. عدم وجود صندوق إدخار على مستوى الجمعيات التعاونية الزراعية، أو حتى على مستوى المركز أو المحافظة من أجل تأمين قروض ذاتية للأعضاء.
4. عدم رفع قيمة أسهم الأعضاء من أجل تأمين سيولة مالية لصندوق الجمعية.
5. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وعدم توفر المال لشرائها.
6. ارتفاع نسبة الفائدة على القروض الزراعية في أغلب الدول العربية والتي قد تصل إلى30 ٪ أو أكثر، إضافة إلى بعض التعقيدات في الدول الأخرى حيث يميل الصرف إلى الإقراض الشخصي بدلاً من الإقراض الزراعي التعاوني.
7. تصرف بعض الحكومات بموارد الجمعيات التعاونية الزراعية التي نصت عليها القوانين والأنظمة، وأصبحت الدولة تعتبرها عائدات ضريبية لها.
8. عدم تخصيص الحكومات بعض الهبات أو الإعانات الخارجية الممنوحة لها للجمعيات التعاونية الزراعية، بالرغم من الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الجمعيات.
9. ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية خاصة عندما كانت بعض الدول تحدد أسعار السلع المنتجة.
10. عدم حل مشاكل ديون بعض الجمعيات التعاونية الزراعية التي لها على الأعضاء.
11. ضعف المتابعة لاستخدام القروض الزراعية في الأنشطة الزراعية حصراً وليس في مجالات أخرى.
12. لا يزال بعض قادة الحركة التعاونية الزراعية يصرون على أن مهمة تقديم القروض الزراعية تقع على عاتق الدولة وليس على عاتق التعاونيين أنفسهم.
13. لا يزال مبدأ التكافل والتضامن المأخوذ به عند تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية ضعيفاً لتأمين موارد مالية كافية للجمعيات، لأن الكثير من الجمعيات مدينة للمصارف.

ب / المعوقات التشريعية:

من أهم المشاكل التشريعية التي تعاني منها الجمعيات التعاونية الزراعية ما يلي:

1. عدم تطوير قوانين التعاون الزراعي السارية والمعمول بها حالياً مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية السائدة والمستجدة.

2. عدم ممارسة الجهات المشرفة على الجمعيات التعاونية الزراعية للنصوص القانونية، وعدم ممارسة هذه الجهات للصلاحيات التي منحتها إياها القوانين التعاونية الزراعية، واللامبالاة من بعض هذه الأجهزة تجاه شرعية واستقلال الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث يتعامل البعض منهم وكأن هذه الجمعيات جزء من الدائرة الحكومية التي تتبع لها.
3. التأخير في إصدار اللوائح التنفيذية لقوانين التعاون الزراعي، مما يشكل عائقاً للجمعيات التعاونية الزراعية عند ممارسة أعمالها الفعلية.
4. قلة نسبة العائد من استثمار رأس المال في الجمعيات التعاونية الزراعية والمحددة بقوانين التعاون الزراعي، وعدم صرف عائد الاستثمار على الأسهم.
5. عدم السماح للجمعيات التعاونية الزراعية بإنشاء شركات مساهمة فيما بينها أو مع الغير بهدف تسويق محاصيلها الزراعية.
6. إجبار المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي بدخول الجمعيات التعاونية الزراعية كشرط أساسي لانتفاعهم بالأراضي الموزعة.
7. الكثير من الجمعيات التعاونية الزراعية وإدارتها يرون أن النصوص التشريعية الحالية غير ملائمة لمهامها وطموحاتها، وترغب في إدخال التعديلات الكفيلة بتنشيط العمل التعاوني الزراعي، ليكون لهذه الجمعيات دور فعال في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وبالتالي المساهمة الفعالة في التنمية الريفية.
8. لا تزال التشريعات التعاونية الزراعية القائمة غير قادرة على حماية التعاونيين من جشع الجهات المسؤولة عن شراء المنتجات وتأمين المستلزمات.
9. اعتبار التشريعات التعاونية الزراعية النافذة بأن التعاونيين متكاملين ومتضامنين يوقف إدارة الجمعية عن تنفيذ الكثير من الأعمال التي يريدون ويطمحون لتنفيذها.
10. عدم إتاحة الفرصة للعديد من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية للإسهام في عضوية مجالس الإدارة نتيجة شروط العضوية المعمول بها.

ج / المعوقات الاجتماعية:

لا تزال العلاقة بين الأفراد التعاونيين علاقة بسيطة غير متنامية أو مهتمة بالعمل الجماعي، حيث تضفي على سلوكية التعاونيين ظاهرة الانفرادية مع التخوف أو الهروب من الاندماج والتعاون مع الآخرين لخلق عمل مشترك يعود عليهم بالفائدة في ظل القانون. خاصة إذا كانت الجمعيات التعاونية الزراعية قد تعرضت إلى هزات أضرت بمصلحتها.

د / المعوقات الهيكلية (المؤسسية):

هناك معوقات مؤسسية وتنظيمية تقف عائقاً في وجه عمل الجمعيات التعاونية الزراعية. فالعمل التعاوني الزراعي بشكل عام، والجمعيات التعاونية الزراعية بشكل خاص تعاني في أغلب الدول العربية من سوء فهم أو عدم تفهم بعض الأجهزة الحكومية لدورها، حيث تعمل بعض هذه الأجهزة على وضع العراقيل في وجه العمل التعاوني الزراعي، إضافة إلى اتخاذ إجراءات فردية على مستوى القرار. وفيما يلي أهم المعوقات المؤسسية:

1. ضعف الإدارة التعاونية الزراعية في مجالات التخطيط والتنظيم والإدارة والتوظيف والمراقبة، فمعظم الجمعيات التعاونية الزراعية ليس لها استراتيجية محددة تسعى لتنفيذها وتطويرها وإزالة العقبات من أمامها.
2. قيام بعض مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية بإيقاف التنسيب إلى الجمعيات متذرعين بأن الأعضاء الجدد سيشاركونهم في اقتسام العوائد، مع أن القانون غير ذلك كلياً.
3. ضعف العلاقة بين مجلس الإدارة والأعضاء.
4. عدم انسياب المعلومات التعاونية الزراعية بين الجهة الإدارية المشرفة والاتحاد التعاوني الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية.
5. ضعف العلاقة بين قاعدة الحركة التعاونية الزراعية وقمتها.
6. ضعف الرقابة على أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية.
7. استصدار قرارات تتعلق بالشأن التعاوني الزراعي بدون دراسات موضوعية لها وعدم متابعتها.
8. إهمال مجالس الإدارة للأعمال الموكلة إليها من أعمال ونشاطات الجمعيات التعاونية الزراعية.
9. وجود عمالة زائدة في بعض الجمعيات التعاونية الزراعية أو الأجهزة الأعلى بما يحمل الحركة التعاونية الزراعية أعباء مالية كبيرة دون الاستفادة من هذه الأموال في النشاطات الزراعية.
10. النقص أو غياب التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة أو المسؤولة عن تنمية الجمعيات التعاونية الزراعية.
11. عدم قدرة الجمعيات التعاونية الزراعية ذات الكيان الاقتصادي الضعيف على القيام بمهامها وتنفيذ أهدافها مما سبب لها بعض الخسائر.

ه / المعوقات الفنية:

تعاني الجمعيات التعاونية الزراعية من نقص في الجوانب الفنية مما يعوق تطوير العمل التعاوني الزراعي، ومن أهم هذه الجوانب ما يلي:

1. غياب التخطيط العلمي السليم الذي يهدف إلى تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وتطوير عمل هذه الجمعيات لتصبح جمعيات تعاونية زراعية إنتاجية (راضي: 2013، ص 39).
2. يتصف الهيكل البشري الفني العامل في الجمعيات التعاونية الزراعية بضعف القناعة التعاونية ومحدودية الإمكانات والمهارات الفنية.
3. عدم توفر الرعاية الكافية للجمعية التعاونية الزراعية (متخصصة أو غير متخصصة) التي تخدم أعضاءها من الرعاية البيطرية أو الوقائية.
4. عزوف الكفاءات القادرة على العمل التعاوني الزراعي عن هذا العمل، نظراً لضعف الدخل وقلة الأجور.
5. عدم توفر الآلات الزراعية التي تحتاجها الجمعيات التعاونية الزراعية والتعاونيين الذين يملكون مساحات صغيرة. وعدم الاستفادة من الطاقة الآلية المتوفرة في بعض الجمعيات.
6. عدم كفاءة وكفاية برامج التدريب التعاوني الزراعي الحالية للأجهزة التنفيذية في الجمعية التعاونية الزراعية بما يتلاءم مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التطوير المستقبلي (الصباغ: 2010، ص 25).
7. في ضوء نشاط بعض الدول العربية في تحقيق تنمية زراعية رائدة، وتحقيق فائض في الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية، اتضح غياب البنية التحتية لآلية سوق إنتاج زراعي غذائي وطني مشترك يقوم على تنظيم أهلي وشعبي يحمي كل فئات المجتمع بدءاً من المنتج ومروراً بالعامل الزراعي أو الصناعي أو الخدمي وصولاً إلى المستهلك.

الاستنتاجات:

توصلت الورقة البحثية إلى نتائج واستنتاجات عديدة حول الواقع الراهن للجمعيات التعاونية الزراعية في الدول العربية، يمكن عرضها بإيجاز على النحو الآتي:

1. عدم صدور التشريعات التي تحكم بعض الكيانات القائمة وتحديد الهيكل المناسب لها حسب أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية، أو نقص في البعض منها، مما أثر

سلباً على العلاقات القائمة بين المؤسسات العاملة في هذا المجال. بالإضافة إلى أن بعض التشريعات والقوانين أصبحت قديمة لم يجر تعديلها بشكل يتماشى والمستجدات والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

2. عدم اكتمال الهياكل التعاونية الزراعية في معظم الدول العربية، وعدم قيام الاتحادات التعاونية الزراعية بدورها في تحقيق نشاطات الجمعيات التعاونية الزراعية.

3. اتصفت السياسات الزراعية في مجال التنظيم التعاوني الزراعي في عدد من الدول العربية بعموميتها، وظهر ذلك في عدم وضوح دور هذا التنظيم على المدى المتوسط والطويل في التغييرات الهيكلية والوظيفية في إطار التنمية الريفية المستدامة.

4. قصور الإمكانات المالية والاستثمارية في الجمعيات التعاونية الزراعية أحد أهم المشاكل التي تواجه تطور هذه الجمعيات وتنفيذها لمهامها.

5. التمويل المتاح غير كاف للوفاء بمتطلبات تنفيذ برامج الجمعيات التعاونية الزراعية في معظم الدول العربية، أو أن الشروط التي تضعها مؤسسات التمويل صعبة لدرجة لا تتمكن الجمعيات التعاونية الزراعية من تحقيقها للحصول على المبالغ اللازمة.

6. تعدد جهات الإشراف على التنظيم التعاوني الزراعي، وتباين درجة الإشراف حسب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسير عليها كل دولة عربية، الأمر الذي نتج عنه التداخل والتضارب في أداء الأعمال بالجمعيات التعاونية الزراعية.

7. تقويم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية لا تتم بشكل دوري، وأن ترسيخ بعض السلبيات وعدم حلها في الوقت المناسب يشكل عقبة في سبيل تطوير بعض الجمعيات التعاونية الزراعية.

8. النشاطات التي تمارسها الجمعيات التعاونية الزراعية في مجال التصنيع الغذائي والزراعي لا تزال بسيطة جداً، وأن الإمكانات المتاحة لا تساعد على مساهمة أكبر للجمعيات في هذا المجال وخاصة في ظل ظروف عدم توفر الدعم.

9. ضعف التوعية والوعي التعاوني لدى أبناء الريف، مما انعكس سلباً على أداء قسم كبير من الجمعيات التعاونية الزراعية لأعمالها في مختلف المجالات، وفي ضعف عمل هذه الجمعيات وفي مقدرتها على توليد الدخل اللازم والضروري لاستمرارية تطوير عملها.

التوصيات:

1. ضـرورة المحافظة على شعبية الحركة التعاونية الزراعية وتمسكها بالمبادئ الديمقراطية التعاونية، وعدم فرض قرارات الأجهزة الحكومية عليها، والإعتماد الكامل على المبادئ التعاونية الأساسية في تأسيسها وإدارتها وممارستها لنشاطاتها، وتمكينها من الاعتماد التدريجي على نفسها.
2. إجراء دراسات مقارنة للتشريعات التعاونية الزراعية المعمول بها في مختلف الدول العربية، وذلك بهدف التعرف على أوجه الشبه والاختلاف القائمة بينها من ناحية، ووضع مشروع قانون نموذجي يتضمن القواعد الأساسية التي يمكن أن تنبثق عنها التشريعات التعاونية الزراعية في مختلف الدول العربية من ناحية أخرى، وذلك وصولاً لتجسيد معالم الوحدة بين الجمعيات التعاونية الزراعية وتقوية روابط التكامل الاقتصادي العربي.
3. تطوير التشريعات والأنظمة التعاونية الزراعية بما يخدم تطوير العلاقات المؤسسية والكيانات التي لها علاقة بالجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق التكيف المؤسسي، لتفعيل العلاقات بينها وبين هذه المؤسسات من خلال تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وتوزيع الأدوار بما يتناسب والهيكلية القائمة، والتكامل في العمل لتستطيع الجمعيات التعاونية الزراعية تثبيت أوضاعها وتعزيز دورها في التمية الريفية المستدامة.
4. وضع استراتيجية لتنمية الجمعيات التعاونية الزراعية على أسس علمية تدرس الواقع وتحدد المشاكل والمعوقات وتستخلص الوسائل والأدوات الكفيلة بتطوير التعاون الزراعي.
5. وضع السياسات الزراعية الملائمة، وتحديد الاستراتيجيات بشكل واضح لدور التنظيم التعاوني الزراعي في التنمية الريفية المستدامة، ودعوة الدول العربية التي لم تكتمل سياساتها واستراتيجيتها أو تتسم بعدم الوضوح في هذا المجال إلى التعديل بالأسلوب الذي يتلائم وظروفها الموضوعية.
6. ضرورة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الزراعي التعاوني (بنوك تعاونية) في الدول العربية التي لا توجد فيها مثل هذه المؤسسات، وأن يتم إعادة النظر بأنظمة إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تصبح ميسرة سواء من حيث استلام القروض أو مراقبتها أو تسديدها.

7. تشجيع قيام الاتحادات التعاونية الزراعية، والجمعيات التعاونية الزراعية النوعية (المتخصصة) وتحديد مهامها بشكل يمنع الازدواجية ويساهم في دفع الحركة التعاونية الزراعية إلى الأمام.
8. دراسة الإمكانات الممكن تقديمها للاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية للمساهمة بقدر كبير في مجال الصناعات الغذائية والزراعية.
9. ضرورة إجراء تقويم علمي ودوري لأداء الجمعيات التعاونية الزراعية، يستند على المناقشة العلمية للسلبيات المطروحة وعلى المشاركة الفعالة والديمقراطية للأعضاء التعاونيين، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشاكل والمعوقات وترسيخ الإيجابيات وإبرازها.
10. الاهتمام بتوفير الكوادر الفنية الزراعية المؤهلة والمدربة فنياً وتعاونياً للجمعيات التعاونية الزراعية لتصبح قادرة على القيام بمهامها، وتكثيف الدورات التدريبية للفنيين العاملين في هذه الجمعيات الذي يعتبر من الوسائل المهمة لتحسين كفاءة هؤلاء العاملين.
11. تمكين الجمعيات التعاونية الزراعية من الاستفادة من التكنولوجيا المناسبة لتطوير أساليب الإنتاج التقليدية، وبخاصة إدخال الميكنة الزراعية حسب الظروف الموضوعية لكل دولة عربية.
12. قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بمواجهة ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وتجميعها، وذلك للاستفادة من مزايا استخدام التقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها تمهيداً للسير في طريق الإنتاج الكبير والتخصص في الإنتاج والاستفادة من مزاياه.
13. إنشاء بنك للمعلومات التعاونية الزراعية يكون مهمته تجميع البيانات والمعلومات الإحصائية عن الجمعيات التعاونية الزراعية وحصر الإمكانات والمنتجات في كل دولة عربية، والمعلومات التجارية عن الأسواق من عرض وطلب، والإمكانات البشرية المتخصصة في مجال التسويق، والعمل على تحديث المعلومات التجارية المحلية والعربية بالبيانات والمعلومات وتوفيرها لكل القطاعات العاملة في التبادل التجاري البيني، وإصدار النشرات والدوريات التجارية الإعلامية عن أفضل مصادر السلع والخدمات على المستوى العربي.

المراجع:

1. أبو الخير، كمال حمدي، النظم التعاونية في الدول المختلفة، المطبعة العالمية، القاهرة 2012.
2. الحسن، نجاة محمد، « التعاون الزراعي حاضره ومستقبله ودوره في التنمية الزراعية «، مؤتمر التنمية التعاونية الشاملة، إدارة تخطيط المشروعات، وزارة الزراعة، الخرطوم 2013.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تعزيز دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، الخرطوم 2011.
4. الصباغ، غازي، أثر التدريب التعاوني في التنمية التعاونية كأداة من أدوات التنمية الريفية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2010.
5. راضي، عبد المنعم، مبادئ التخطيط والتعاونيات، مطبعة الأخوة الأشقاء، القاهرة 2013.
6. عبد الظاهر، مصطفى رأفت، دور التعاون في التنمية الريفية المتكاملة، الرباط 2012.
7. كامل، عز الدين، خبرات وتجارب دولية في التعاون الزراعي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 2011.
8. مسعود، مجيد، دور التعاونيات في تخطيط التنمية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2011.
9. نجم الدين، عبد الله يحيى، التعاونيات ودورها في التنمية الزراعية، المعهد القومي للإدارة العامة – شعبة الدراسات العليا – صنعاء 2012.